المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

ملف :

ندوة «مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني»

الدوحة - 14-15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015

إشراف وتقديم: مروان قبلان

- عزمي بشارة
- أنيس فوزي قاسم
- نديم روحانا
- أحمد جميل عزم
- منير زكي نسيبة
- علاء محاجن
- معين الطاه
- أسامة أبو ارشيد

- طارق دعنا

ملف ندوة "تقديم ومناقشة كتاب الدين والعلمانية في سياق تاريخي"

سلسلة: ملفات

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: 826 – منطقة 66
الدفنة
ص. ب: 10277
الدّوحـة، قطـر
هاتف: 44199777 974+ | فاكس: 44831651 974+
www.dohainstitute.org

مقدمة 1
مروان قبلان

ملاحظات حول مأزق المشروع الوطني الفلسطيني ومستقبله 6
عزمي بشارة

محددات إعادة صوغ المشروع الوطني الفلسطيني 19
أنيس فوزي قاسم

مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني ومستقبل الصهيونية 31
نديم روحانا

النضال الشعبي الفلسطيني بين مأزقين: "ما بعد الحداثة" والعامل الذاتي 40
أحمد جميل عزم

معنى حلّ الدولتين في ظلّ تقويض إمكان إقامة دولة فلسطينية 51
أسامة أبو ارشيد

ركوب الموجات الأمنيّة في رسم السياسات الاستعماريّة في القدس: آخر التطورات 67
منير زكي نسيبة

القانون الإسرائيلي آليّةً لإحلال سياسات الاستيطان والتهجير في القدس وتنفيذها 77
علاء محاجنة

الانتفاضة: إستراتيجية فلسطينية بديلة 90
معين الطاهر

نحو اقتصاد سياسي لإعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية 100
طارق دعنا

مقدمة

مروان قبلان

في ظل أزمة أدوات المشروع الوطني الفلسطيني، وغياب برنامج سياسي يحقق إجماعًا شعبيًا ويحظى بدعم القوى السياسية الفلسطينية على اختلافها بعد تعثر مشروع الوصول إلى الدولة الفلسطينية من خلال المفاوضات، وفي ظل الأوضاع العربية الراهنة المتمثلة بتحول الثورات المدنية من أجل الحرية والعدالة إلى اقتتال أهلي بفعل القمع الاستبدادي والتدخل الخارجي، تبرز الحاجة إلى ضرورة البحث في واقع المشروع الوطني الفلسطيني ومستقبله.

لقد توقف مشروع التحرير عن أن يكون برنامجًا سياسيًا لحركة التحرر الوطني الفلسطينية بأجنحتها المختلفة، كما أنّ طريق المفاوضات السياسية وصل أيضًا إلى طريق مسدود. وقد أعادت حالة الغضب والإحباط التي تشهدها الساحة الفلسطينية، والتي عبّرت عن نفسها في الهبة الشعبية الجارية في الأراضي الفلسطينية، إلى الواجهة السؤال عن الخيارات المتاحة أمام الشعب الفلسطيني لتحقيق تطلعاته المشروعة.

بعد مرور ربع قرن على تخلي منظمة التحرير عن خيار الكفاح المسلح، وانطلاق مسيرة التسوية التي كان يفترض أن تؤدي إلى إنهاء الاحتلال وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، لم ينتج من عملية المفاوضات إلّا قيام الاحتلال بفرض مزيد من الوقائع التي تقضي على أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المحتلة عام 1967. لقد تحولت العملية السلمية بذاتها إلى أداة لتكريس الاحتلال واستمراره، وقضم المزيد من الأراضي، وإنشاء المزيد من المستوطنات. وما يفاقم من أزمة انسداد الأفق هو استمرار حالة الانقسام بين حركتي فتح وحماس، على الرغم من توقيع اتفاق المصالحة بينهما وتشكيل حكومة وفاق 2014.

ويترك انخراط أحزاب منظمة التحرير الفلسطينية في بنى السلطة الوطنية تحت سقف أوسلو آثاره في مختلف مناحي العمل الوطني الفلسطيني، نتيجة تورط هذه الأحزاب في تحمل مسؤولية سلطة حكم ذاتي تسعى إلى

بناء مؤسسات دولة غير قائمة، ولا تنسجم مع الفعل الجماهيري المؤثّر على الأرض، ما يحولها إلى أداة ضبط أمني في خدمة مشروع الاحتلال.

الانقسام والتشرذم والعجز العربي وانصراف الاهتمام عن القضية الفلسطينية نحو صراعات أخرى في المنطقة، كل ذلك يترك تداعياته على القضية الفلسطينية، بخاصة مع انشغال الدول العربية، والتي طالما شكلت حالة مركزية في الصراع مع إسرائيل، بصراعات أهلية فاقمتها أوضاع الاستبداد ومقاومة التحول الديمقراطي.

في ظل هذا الواقع، غدا خيار المقاومة في حالة انفصال عن الفعل السياسي وهو يدافع عن وجوده، ما ساهم في تحويله من إستراتيجية تحرير إلى خيار للدفاع عن النفس. وقد فرضت زيادة تضييق دولة الاحتلال ومستوطنيها على الفلسطينيين واستباحة أراضيهم ودمائهم، إعادة صوغ أساليب المواجهة والمقاومة التي يمكن أن تستمر في المستقبل المنظور، ما يفرض على الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية وحركات المقاومة تحديات يتطلبها السعي إلى بناء إستراتيجية شاملة. والإستراتيجيات الشاملة تفرضها طبيعة المشروع الوطني ومستلزمات تحقيقه.

لا بد إذًا من العودة إلى التفكير في مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، في ضوء متغيرات مأزق المفاوضات ووصول مشروع الدولة في إطار حل الدولتين إلى طريق مسدود، ومأزق الكفاح المسلح، وتحول المقاومة من إستراتيجية تحرر إلى الدفاع عن وجودها، ومأزق الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية.

تأسيسًا على ما سبق، وانطلاقًا من أهمية البحث في مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني في ظل أوضاع فلسطينية وعربية وإقليمية شديدة التعقيد، نقدم في هذا الملف مجموعة من الدراسات المنتقاة من بين مجموعة من الأوراق البحثية التي قُدمت في ندوة أكاديمية عقدها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات يومي 14 و15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015. وقد شارك في هذه الندوة نخبة من الباحثين الفلسطينيين والعرب، للبحث في مستقبل هذا المشروع والتحديات التي تواجهه لمناقشة القضايا المتعلقة بحل الدولتين، والكفاح المسلح، وتهميش دور الشتات الفلسطيني، وتحولات إستراتيجية المقاومة الفلسطينية، والكيانية الوطنية الفلسطينية ومستقبل منظمة التحرير، وواقع الحالة الحزبية، واللاجئين وحق العودة، ومحورية القدس في الصراع العربيّ – الإسرائيليّ.

يتناول أحمد جميل عزم في دراسته المواجهات وسلسلة عمليات المقاومة الفردية التي بدأت في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، بصفتها اختبارًا مهمًا لأدوات العمل السياسي الفلسطيني وآلياته، في سياقين أساسيين: الأول، سياق عالمي، يتعلق بطبيعة المرحلة التاريخية، وتحديدًا عصر العولمة وما يعرف بعصر "ما بعد الحداثة" الذي برزت فيه معطيات جديدة عالميًا توجِّه تحرُّكَ العملِ الشعبي والسياسي، وأنماطٌ جديدة للقيادة والتنظيم. والثاني، السياق الفلسطيني الذاتي، من حيث طبيعةُ القوى السياسية الفلسطينية وأداؤها. وناقش بذلك الأنماط ما بعد الحداثية للتنظيم والعمل التي حاول الشباب الفلسطيني اللجوء إليها في ظل حالة الانهيار الفصائلي، من ناحية الأفق وإمكانية الاستمرار، والدلالات والمؤشرات التي تطرحها هذه "الهبة".

ويبحث أسامة أبو ارشيد في الآليات التي وظفتها إسرائيل لإجهاض حل الدولتين، بصفته حلًا يقوم على أساس حدود حزيران/ يونيو 1967، وهو ما لا يعطي الفلسطينيين أكثر من 22% فقط من مساحة فلسطين التاريخية الكلية، إلّا أنّ إسرائيل ترفض القبول بهذه القسمة الضيزى. فقوّضت أي إمكان لقيام دولة فلسطينيّة بعيدًا من منطق "المعازل" و"الكانتونات" للسكان الفلسطينيين، مع الإصرار على أنّ القدس الشرقية لن تكون جزءًا من الدولة الفلسطينية، موظفة لذلك سلاحي الاستيطان، وتهويد القدس الشرقية. وقد أدى هذا إلى تزايد الأصوات المنادية بضرورة تركيز النضال الفلسطيني على قيام "دولة ديمقراطية" أو "ثنائية القومية" بين اليهود والفلسطينيين، غير أنّ هذه الدعوات نفسها تحمل مساومات على حقوق الفلسطينيين الثابتة والتاريخية. في هذا الإطار تدعو الدراسة إلى ضرورة البحث عن إجماع وطني فلسطيني على "مشروع وطني" ضمن حدود دنيا، يأخذ في الحسبان أنّ الصراع مع المشروع الصهيوني صراع طويل.

ويتناول أنيس القاسم في دراسته محددات إعادة صوغ المشروع الوطني الفلسطيني، واضعًا أسسًا أربعة لا بد من الاتفاق عليها قبل التفكير في إعادة صوغ هذا المشروع، تمأسس لقناعة ووعي تنبثق عنهما خطوات عملية لصوغ المشروع. بدأها بضرورة التخلص من اتفاقيات أوسلو وتصفية تركتها، ووضع ثوابت لأي مفاوضات سياسية تجري، وأخيرًا الانخراط في عملية تثقيف وتنوير وانتقاد ذاتي لكل ما جرى سواء داخل فلسطين أو خارجها.

ويناقش طارق دعنا في دراسته ضرورة بناء قاعدة اقتصادية مستقلة تستند إلى مبادئ المقاومة والتحرر والعدالة الاجتماعية، تناقض الواقع الاقتصادي الذي فرضته اتفاقيات أوسلو ومصالح النخب السياسية – الاقتصادية المنتفعة به، لإعادة بناء البنى السياسية والاجتماعية المشتتة والمجزأة، بصفتها سندًا لأي إستراتيجية وطنية جديدة، ذلك كونها مسألة لا تقل أهمية عن الطابع السياسي والمؤسساتي للرؤى والتحليلات المطروحة في هذا السياق.

ويسلط علاء محاجنة الضوء على الآليات والممارسات القانونية التي تعتمدها إسرائيل منذ عام 1967، والتي ترتبط بالصراع على الحيز الجغرافي – المكاني وتغيير الميزان الديموغرافي داخله، ضمن محاولة إخضاع مقاومة الأصليين وصمودهم في وجه مشروع التهويد. وتبرز الدراسة الدور المركزي للمنظومة القانونية في عملية تهويد شرقيّ القدس، ومحاولة السيطرة على سكانها الأصليين من خلال تشكيل قدس يهودية "موحدة" تحت السيادة الإسرائيلية. فـ "تذويت" الدور المحوري للقانون يساعد حتمًا على تطوير الآليات المناسبة لإدارة الصراع الدائر حول المدينة، وصَوْغ مخطط مقاومة فلسطيني لمواجهته.

ويناقش معين الطاهر الانتفاضة، بمعناها الشامل، بصفتها إستراتيجية بديلةً من إستراتيجية المفاوضات التي لم تحقق أي نتائج ملموسة، يكون هدفها هو دحر الاحتلال من دون قيد أو شرط، بدلًا من الهدف الحالي للمشروع الوطني المتمثّل بحلّ الدولتين. كما يتناول آليات تطبيق هذه الإستراتيجية واتجاهاتها، وأسباب تأخرها، ووسائلها في تحقيق أهدافها، والحؤول دون الالتفاف عليها بذريعة استثمارها وجَنْي المكاسب التي حققتها، في اتجاه العودة مرةً أخرى إلى إستراتيجية المفاوضات عقيمة الجدوى، في محاولة لإثبات أنّ قدرتها على تحقيق هدفها المتمثل بدحر الاحتلال من دون قيد أو شرط لا ينبع من فشل إستراتيجية المفاوضات وانهيار مشروع حلّ الدولتين فحسب، وإنما من توافر إمكانية نضالية واقعية وعملية لتحقيق هذا الهدف أيضًا.

ويدرس منير زكي نسيبة أهمّ القرارات المفصلية التي اعتمد عليها تطور طرائق سحب إقامة الفلسطينيين والتضييق عليها، على نحوٍ تظهر فيه الكيفية التي استغلت إسرائيل بها العوامل الأمنيّة المختلفة لإصدار سوابق قضائية تؤثّر في حياة الفلسطيني العادي. وبعد ذلك، يناقش آخر تطورات أساليب سحب الإقامة، واقتراح

الحكومة الإسرائيلية الحالية أن تسحب إقامة أيّ شخص يتورط في ما سمّته "الإرهاب". ونتيجة لذلك، يمكن القول إننا في مرحلة مفصلية جديدة قد يكون من شأنها حرمان آلاف المقدسيين من حقهم في الإقامة في القدس.

ويقدم نديم روحانا في دراسته خمس مقولات في المشروع الوطني الفلسطيني والصهيونية ماضيًا ومستقبلًا، مؤكدًا عدم جدوى أو إمكانية تعريف مشروع وطنيّ فلسطينيّ جديد، بمعزل عن تصورٍ فلسطينيٍّ متكامل عن مستقبل الصهيونية في فلسطين. فمعالم المشروع الجديد، أيًّا كانت، يُفترض أنْ تحدّد موقفًا من مستقبل الصهيونية، ومن المهم أن يكون هذا الموقف واضحًا لا غموض فيه.

وأمام هذا التشخيص الذي قدمه الباحثون، يتضح أنّ الأوضاع الفلسطينية الداخلية والتطورات الإقليمية والدولية تفرض تحديات كبيرة، تزيد من صعوبة الخيارات القائمة أمام المشروع الوطني الفلسطيني. ومع هذا، فإنّ الوضعية الراهنة ليست ميؤوسًا منها، فوضع الانسداد والحالة المتردية التي بلغها المشروع الوطني الفلسطيني هي نفسها التي من شأنها أن تخلق وتعزز الاندفاع نحو فعل المزيد في خدمة هذا المشروع. فحالة التأزم السياسي هي ذاتها التي خلقت حالةً من الرفض الشعبي تمثلت بالهبة الشعبية بصفتها حدثًا محوريًّا يعكس تطور الوعي الشعبي متجاوزًا بذلك عمل الحقل السياسي التقليدي والخيارات الرسمية.

ولعل للفئات الشابة، كما أكدت الأوراق البحثية التي ناقشها المؤتمر، دورًا مركزيًا في استنهاض العمل النضالي وتخطي الأطر المتكلسة، وكسر احتكار السلطة والفصائل للسياسة. ولا بد من إعادة قراءة التجربة الفلسطينية والتوعية بمساراتها، للوقوف الجاد على الخيارات المتاحة في صوغ برنامج سياسي يجمع عليه الفلسطينيون في الشتات والوطن، لا يستثني ولا يهمش، ويقوم على أساس المصلحة الوطنية، برنامج سياسي ينطلق من الأوضاع الراهنة ويستفيد من التجربة السابقة. فالشعب الفلسطيني مطالب باستمرار الاحتكاك والتناقض مع الاستعمار الاستيطاني لضمان ديمومة الصراع مع هذا المشروع، بغض النظر عن آليات الاحتكاك معه وديناميّاته. فالمقاومة لا تقتصر على نوع واحد، وشعوب العالم، ومن ضمنها الشعب الفلسطيني، مارست أنواعًا غير محدودة من المقاومة، بناء على ظروف الواقع، وطبيعة الصراع، وإمكانيات الشعوب المقاومة، وموازين القوى مع الاستعمار. وهذا لا بد أن يرسخ في وعي الشعب الفلسطيني وقادته عند السعي لطرح مشروع وطني يتجاوز حالة الركون الحالية، وهذا ما يمكن التعويل عليه لتأسيس المرحلة النضالية المقبلة.

ملاحظات حول مأزق المشروع الوطني الفلسطيني ومستقبله

عزمي بشارة

1. المشروع الوطني الفلسطيني تاريخيا

تلخَّص المشروع الوطني الفلسطيني بعد عام 1948، بوصفه مشروعًا يتميز عن سياسات الدول العربية بشأن الصراع مع إسرائيل، في تحويل جماعات من اللاجئين والمقيمين على أرضهم الواقعين تحت سيادة دول عربية إلى شعبٍ واحد منظم صاحب قضية وطنية، وبتأسيس حركة تحرر وطني فلسطينية. وقد تقاطعت هذه في حالات مع طروحات المشروع القومي العربي بشأن تحرير فلسطين، وحوّلت التحرير إلى هدف إستراتيجي مرتبط بالصراع العربي الإسرائيلي. وفي حينه، قام حق العودة على فكرة التحرير، وليس على قرارات الأمم المتحدة التي تطالب إسرائيل بالسماح للاجئين بالعودة إلى أراضٍ باتت تحتلّها وتقيم عليها كيان دولة.

يصعب تسمية هدف التحرير حينذاك مشروعًا وطنيًا فلسطينيًا خاصًا؛ فقد كان واضحًا أنّه ممكن فقط في إطار حرب عربية ضد إسرائيل. ولا شكّ عندي في أنّ قيادات كثيرة آمنت أنّه ممكن التحقيق فعلًا، على الأقل حتى ما بعد حرب أكتوبر 1973. كما يصعب تسمية الدولة الديمقراطية العلمانية على أرض فلسطين مشروعًا، أو حتى برنامجًا، لأنّها لم تطرح بجدية في رأيي، بل في إطار الإجابة عن سؤال اليسار الأوروبي المحرِج عن طروحات الميثاق: "وما هو مصير السكان اليهود بعد التحرير؟". ولم تجر بلورة هذا البرنامج وأدواته بصورة كافية في الفسحة الواقعة بين الميثاق الوطني الفلسطيني والبرنامج المرحلي.

كان الميثاق الوطني الفلسطيني عقيدة سياسية اجتمع عليها ممثلو الشعب الفلسطيني، وأصبح بمقدماته التاريخية وتعريفاته جزءًا من صوغ الهوية الوطنية الفلسطينيّة الحديثة، بما في ذلك التغيّرات التي طرأت عليه بعد عام

الاستعمارية الإسرائيلية، عن طريق المقاطعة الاقتصادية المنظمة أو الإضرار المادي الملموس بالمنشآت الاقتصادية للاحتلال، يجب أن يتخذ مكانًا في سلم أولويات المشروع الوطني، والهبّات والانتفاضات الجماهيرية.

المراجع

Bouillon, Markus E. *The Peace Business: Money and Power in the Palestine–Israel Conflict.* London: I.B.Tauris, 2004.

Gordon, Neve. *Israel's Occupation.* Berkeley and Los Angeles, California: University of California Press, 2008.

Hanieh, Adam. *Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East.* Chicago: Haymarket Books, 2014.

Nitzan, Jonathan & Shimshon Bichler. *The Global Political Economy of Israel.* London, Virginia: Pluto Press, 2002.

Shafir, Gershon & Yoav Peled. *Being Israeli: The Dynamic of Multiple Citizenship.* New York: Cambridge University Press, 2002.

Tamari, Salim. "The Palestinian Movement in Transition: Historical Reversals and the Uprising." *Journal of Palestine Studies.* vol. 20, no. 2 (1990/1991).